

إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح بالوصول في السنوات الخمس المقبلة إلى وتيرة إنجاز بنسبة 250.000 سكن سنوياً أي 13 سكناً لكل 1000 نسمة وهذا يتطلب جهود تمويل تقدر بـ 1.500 مليار دينار من بينها الثلث ($\frac{1}{3}$) أي 500 مليار تأتي من ميزانية الدولة.

2 - الأهداف العلمية :

يشكل البحث في قطاع الإسكان (السكن خاصة) أحد الأعمال الأساسية من بين الأعمال القادرة على التلبية الفعالة على المدى المتوسط للمشاكل المطروحة في هذا القطاع.

وتتمثل مساهمة وحدات البحث في هذا المجال في التقليل بجوانب التحكم في التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بالهندسة المدنية وهندسة المناهج وهندسة الزلازل وتأمين أدوات الإنتاج وإعداد التنظيم التقني (قواعد مضادة للزلازل، وضع منهجية دراسة حساسية المواقع إلخ...).

إن تطوير أدوات جديدة في الأبحاث العلمية والمساعدة في أخذ القرار (نظام الإعلام الآلي الجغرافي والتصوير المساعد بالحاسوب، وتشخيص وتقييم الأضرار الناتجة عن الزلازل وجمع المعلومات العلمية إثر الزلازل وتشكيل بنك معطيات في هذا المجال).

3 - برنامج البحث :

يضم برنامج البحث المقترح تسعة (9) قطاعات ذات الأولوية تتعلق بالعمارة القابل للتعمير، وبمعالجة الأنسجة الحضرية، وبإنجاز السكنات وبالتطور التكنولوجي في مجال العمران، وبأخطار الزلازل وبالسوق العقارية القابلة للتعمير وبسوق مواد البناء وبالسوق المالية والقرض، وبالتجهيز.

وقد تمّ تحديد حوالي ستين (60) موضوع بحث، لا سيما وأن هذا البرنامج ينبغي أن تصادق عليه لجان البرامج واللجان القطاعية المشتركة.

التكنولوجي ومركز للصيانة التكنولوجية بإعادة تعريف وتدعيم مهام مركز التحاليل الفيزيائية والكيميائية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إن العدد الحالي للباحثين في القطاع الاقتصادي ضئيل جداً (137 باحثاً في خمس عشرة (15) وحدة بحث) بالمقارنة مع المتطلبات في مجال البحوث العلمية والتقنية والتكنولوجية الخاصة بالبحث الصناعي.

وتتطلب المشاريع على المدى المتوسط، استناداً إلى أساس مواضيع البحث المحددة في الميادين المذكورة أعلاه تجنيد حوالي 860 شخص من بينها 274 باحث بصفة دائمة.

السكن والبناء والتعمير

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

تطرح الوضعية المتأزمة الحالية للسكن مشاكل خطيرة ومتعددة ذات طابع مادي واجتماعي وعملي. إن المعاينة الكمية والنوعية في قطاع السكن وحده تظهر عدداً كبيراً من الضغوط الكبرى، وبالفعل، فإن هذا القطاع يتميز بقدوم حظيرة السكنات (53% من حظيرة السكنات بنيت قبل سنة 1962 و800.000 مسكن توجد في حالة تدهور متقدمة جداً)، فالعجز المزمّن في السكن يقدر بـ 1.200.000 وحدة. ونتجت عن الاستغلال السيء للقدرات الوطنية في مجال مواد البناء وأداة الإنتاج آثار ضارة تنعكس على آجال تسليم السكنات وآجال الإنجاز.

وتوجد ظواهر أخرى تزيد من حدة الأمر المتأزم لا سيما عدم تعهد النظام المصرفي بتمويل السكن وقلّة الأموال الموظفة من قبل وكالات التأمين والضمان والشؤون الاجتماعية، ينبغي أن يُضاف إلى هذه الضغوط عدم التحكم في السوق العقارية عامة والعقارية العمرانية خاصة.

وعليه، فإن الأهداف الأساسية لهذا القطاع تكمن في تسريع وتيرة إنتاج السكنات وإعادة الاعتبار والتحكم في الأسواق العقارية ومواد البناء والتجهيزات واليد العاملة ورؤوس الأموال.